

# الآثار الإقليمية والإنسانية لزلزال تركيا وسوريا

## كيريل ستورماك

### »

لم تكن العواقب والكارثة التي تعرضت لها سوريا بسبب الزلزال الذي ضربها أقل مما كانت عليه في تركيا، على الرغم من صغر المساحة الجغرافية المنكوبة. مما يزيد الوضع تعقيداً في سوريا، هذا البلد الذي يشهد حالة حرب أهلية طويلة منذ عام 2011، وأن هناك صراعات مستمرة وتدخلات أجنبية في مناطقها المختلفة منذ عام 2015.

### «

تعرضت تركيا وسوريا يوم الإثنين 6 فبراير/ شباط 2023 إلى أحد أكثر الأحداث مأساوية في تاريخهما الحديث. حيث شهد هذان البلدان موجتين من زلزال بلغت قوته 7.8 درجة على مقياس ريختر، وهو الزلزال الأقوى خلال القرن الأخير. ولم يكن من الممكن توقع الدمار والعواقب المقدرة لهذه الكارثة، التي أدت إلى وفاة عشرات الآلاف من الأرواح، وقد نشأت عن ذلك حالة شديدة الصدمة والذعر في مختلف أنحاء البلدين، خاصة في الأيام الأولى

## الكوارث الوطنية والجهود متعددة الأبعاد في تركيا

قبل كل شيء، يجب القول إن اليوم الذي وقع فيه الزلزال سيظل أحد أكثر الأيام سواداً في التاريخ التركي خلال القرن الحادي والعشرين.

للزلزال، كما بدأ العديد من المراقبين الدوليين في الأسابيع الأولى بإعطاء مؤشرات مقلقة حول حجم الكارثة. ويمكننا القول إن هذه الزلازل المرتبطة ببعضها البعض بشكل منتظم، أسفرت عن تداعيات إقليمية خطيرة لا زالت متواصلة حتى اليوم.



فبالإضافة إلى مصرع أكثر من 41 ألف شخص تحت الأنقاض، تسببت هذه الكارثة النادرة الحدوث أيضا في أضرار اقتصادية واجتماعية وخيمة. وعلى الرغم من ذلك، استمرت جهود البحث حتى بعد أسبوعين من الكارثة، وتم إنقاذ بعض الأشخاص بعد 300 ساعة من انهيار المباني. وتم إعلان حالة الطوارئ في محافظات جنوب شرق الأناضول التي كانت الأكثر تعرضا لهذه الزلازل الكبيرة، وهي قهرمان مرعش وغازي عنتاب وشانلي أورفا وديار بكر وأديامان



وعثمانية وهاتاي وكيليس وملاطية وأضنة وإيلازيغ، كما توجه عدد كبير من المسؤولين الأتراك إلى المناطق المنكوبة، وتم إرسال العديد من فرق الإنقاذ من داخل تركيا ومن جميع أنحاء العالم إلى تلك المناطق.

وفي الوقت نفسه، أصبحت تركيا بعد هذا الدمار الكبير، تواجه بعض المشاكل التي يمكن أن تظهر آثارها وعواقبها في الأشهر المقبلة. التأثير الأول والأكثر وضوحا من بين هذه الآثار، هو الاحتياجات متعددة الأبعاد للمواطنين المتضررين بشكل مباشر من الزلزال. فبحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن أكثر من 13.5 مليون شخص تضرروا بشكل مباشر من هذه الكارثة، كما فقد الكثير من الناس منازلهم. وأصبح بعض هؤلاء الأشخاص مهاجرين داخل بلدهم، حيث بدأوا في التوجه نحو مناطق الأناضول الأكثر تحصنا وأمانا. وبالإضافة إلى مشكلة الهجرة الداخلية وتقديم المساعدات الطبية اللازمة، فإن الحكومة تحتاج إلى تصليح وترميم الطرق، حيث تدمرت وانهارت العديد من طرق النقل البري والسكك الحديدية بشكل كامل، أو تضررت بشكل كبير بسبب الهزات الأرضية. على سبيل المثال، تسبب تدمير مطار هاتاي وعدد من مستشفيات المحافظات والبلدات والقرى، وحتى تدمير مبنى رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ (آفاد)، في مشاكل فيما يتعلق بإيصال المساعدات إلى المتضررين بشكل سريع في الأيام الأولى من الكارثة.

ويؤدي الدمار الكبير في جودة الطرق إلى مشاكل بعيدة المدى فيما يتعلق

بالنقل والمواصلات، حيث أنها لا تشمل فقط توزيع المواد الغذائية والأدوية والملابس الثقيلة على المناطق المتضررة، بل تسبب في مشكلة البنية التحتية. على سبيل المثال، قال السكان المحليون إن نقص المياه الصالحة للشرب وتدمير البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي يزيد من تعقيد الحياة اليومية التي هي بالفعل صعبة، كما تزيد من سوء الظروف الصحية للمتضررين من الزلزال. ويمكن أن تشكل رائحة مجاري الصرف الصحي المدمرة في بعض الأماكن مخاطر إضافية على الصحة والاقتصاد والأمن. ويلفت خبراء بعض المنظمات الإنسانية الانتباه إلى أن بعض الحالات الوبائية قد تحدث في حالة تلوث الأنهار الإقليمية والخزانات ومياه السدود، والتي تعتبر ذات أهمية استراتيجية وتقع في منطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا.

وإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من تسبب الدمار ومشاكل النقل وبعض مشاكل مياه الشرب بعد كارثة الزلزال في مشاكل في المناطق المنكوبة، إلا أن المؤسسات الحكومية والمسؤولين ومنظمات المجتمع المدني في تركيا كثفت جهودها لتضميد الجراح، بعد الصدمة والمشاكل التي تعرضت لها المناطق عقب حدوث الزلزال مباشرة. وبحسب الجهات المعنية في الأمم المتحدة، اتخذت كل من الجهات الفاعلة المحلية والدولية على حد سواء خطوات فمّحالة وتعاونت لمكافحة مشكلة نقص الغذاء الذي قد يحدث في مناطق الزلزال. وفي هذا السياق، قدمت نحو

100 دولة من مختلف أنحاء العالم مساعدات إنسانية للمواطنين الأتراك. وسيتعين على تركيا التي تعتبر إحدى الدول المانحة الرئيسية للعمل الإنساني على المستوى العالمي، أن تعيد النظر في مشاريعها الخارجية المخطط لها، وهذه المرة ستتوجه أكثر إلى تقديم الاحتياجات الضرورية إلى مواطنيها بسبب الزلزال. كما تعد اليوم تركيا واحدة من الدول الرئيسية المستضيفة للاجئين القادمين من الشرق الأوسط، لكن الزلازل والحروب والأزمات المختلفة في البلدان المجاورة قد تؤدي إلى بعض التغييرات في السياسة التركية بشأن مسألة الهجرة، التي هي أصلاً موضوع نقاش سياسي ومجتمعي داخل البلد منذ فترة. على سبيل المثال، من المحتمل أن يتم تخفيض الدعم الوطني للمهاجرين الأجانب بشكل جزئي. ويمكن أن تؤثر هذه الخطوة بشكل كبير على الوضع الإنساني في المنطقة، لا سيما في سوريا.

## تفاقم الأزمة في سوريا بعد الزلزال

لم تكن العواقب والكارثة التي تعرضت لها سوريا بسبب الزلزال الذي ضربها أقل مما كانت عليه في تركيا، على الرغم من صغر المساحة الجغرافية المنكوبة. مما يزيد الوضع تعقيداً في سوريا، هذا البلد الذي يشهد حالة حرب أهلية طويلة منذ عام 2011، وأن هناك صراعات مستمرة وتدخلات أجنبية في مناطقها المختلفة منذ عام 2015. ويعتبر نفوذ حكومة بشار الأسد محدوداً للغاية من الناحية

السياسية والإدارية على المحافظات الشمالية التي تضررت أكثر من غيرها بسبب الزلازل، وفي الواقع لا تستطيع دمشق أن تسيطر على جزء كبير من هذه المناطق منذ سنوات. ولهذا السبب، من الصعب جداً إجراء تقييم مناسب لعواقب الزلزال في سوريا، لعدم وجود سلطة دولة وآليات فعالة كما هو الحال في تركيا. جدير بالذكر أن حكومة دمشق وافقت على دخول مساعدات إنسانية دولية إلى محافظة إدلب ومحافظات أخرى في شمال غرب البلاد، بعد فترة من الوقت، لوجود بعض خلافات مع بعض الأطراف. وبعد ذلك، تم القيام بعمليات بحث وإنقاذ محدودة في هذه المناطق. والسبب الرئيس لهذا التأخير والعقبات الأخرى، هو العقوبات الدولية المفروضة على نظام بشار الأسد، وسياسات نظام الأسد، ومواقف الدول المختلفة تجاه الصراع السوري. وبسبب اختلاف المواقف السياسية على وجه التحديد، قررت بعض الدول الغربية عدم إرسال فرق بحث وإنقاذ إلى سوريا، وتحملت القوات الموالية للأسد المتمركزة في سوريا والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة العبء الأكبر في عمليات البحث والإنقاذ هناك. وبحسب سياسيين سوريين ومتحدثين باسم الأمم المتحدة، هناك نقص واضح في المعدات الضرورية لفرق البحث والإنقاذ، والمواد الغذائية والملابس اللازمة بشكل عاجل للسكان المتضررين.

تعتبر الأجزاء الشمالية الغربية في سوريا بشكل عام، أماكن يهرب منها الكثيرون بسبب الحرب منذ سنوات.

حيث ساهم القصف المستمر والصراعات المستمرة في تحويل هذه الأماكن إلى مناطق باردة لا يمكن تدفئتها كما تواجه نقصاً كبيراً في المواد الغذائية. وأدت البنية التحتية المدمرة في سوريا إلى إصابة آلاف الأشخاص بوباء الكوليرا في الأشهر الأخيرة، كما أصبحت المستشفيات التي دمرتها الحرب تفتقر إلى الأدوية اللازمة والأطباء الذين يجب أن يقدموا الرعاية الطبية. كما تتجلى تداعيات الحرب الأهلية بكل وضوح في الاقتصاد الوطني الذي لم يتمكن من التعافي وبالكاد قادر على تلبية احتياجات المناطق الخاضعة لسيطرة دمشق. وبحسب مراقبين دوليين، فإن معظم السوريين في مناطق الزلزال يعيشون الآن في خيام. وحتى في المدن الكبرى، هناك ضعف في إمدادات الكهرباء ونقص في مياه الشرب النظيفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وباء الكوليرا الذي انتشر في سوريا العام الماضي، أصاب أكثر من 60 ألف مواطن. وربما يؤدي تدهور الأوضاع الإنسانية الصعبة بالفعل هذا العام، إلى انتشار أوبئة جديدة. وفي مثل هذه الأجواء من الفوضى، تم الإبلاغ عن مئات حالات النهب والسرقة التي جرت في الأيام الأولى للزلزال الكبير، واعتقلت الشرطة السورية المشاركين في هذه الأحداث على الفور. وبحسب تقرير أعده مراسلو قناة بي بي سي، فقد تدمرت بعض السجون الواقعة على الحدود السورية التركية جراء الزلزال، وبالتالي تمكن بعض عناصر تنظيم داعش الإرهابي من الفرار. ومع هذا الأمر إلى جانب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى وضعف الأوضاع



المشاكل الداخلية والخارجية. كل هذه الأمور يمكن أن تؤدي إلى مرحلة اختبارات إنسانية وجيوسياسية جادة ستؤثر على سياسات البلدين. وفي الوقت نفسه، لو أخذنا بعين الاعتبار حجم المأساة وآثارها، فقد أرسلت العديد من البلدان المساعدات الممكنة إلى المناطق المتضررة من الزلزال المدمر، وبذلك تغلبت على المشاكل الشخصية من خلال التكاتف القوي التي أظهرته في هذه المحنة على الرغم من وجود خلافات سياسية. بعبارة أخرى، سيتم تناول تداعيات هذه الكارثة لفترة طويلة وتحليلها من قبل خبراء وتوضيحها من قبل السياسيين، لكن الأزمة الإنسانية الإقليمية المستمرة لاسيما بسبب سوريا، فلا يمكن التغلب عليها إلا بجهود دولية جيدة التنسيق. ■

\* تم نشر هذه المقالة باللغة التركية في العدد 123 من مجلة تحليلات الشرق الأوسط التي تصدر عن مركز أورشليم.

كبيريل ستورماك: باحث من أوكرانيا، يدرس حالياً الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة اسكي شهير غازي عثمان في تركيا.

توافق، يجعل الأمر بعيدا كل البعد فيما يتعلق بتقديم إسهامات إيجابية للتغلب على الكارثة الإنسانية الوشيكة واسعة النطاق.

وفي النتيجة، تسبب الزلزالان اللذان ضربا تركيا وسوريا في تحرك صفيحة الأناضول بنحو 3 أمتار. وألحق هذا الأمر أضرارا جسيمة بالسكان وآليات عمل الدولة والنظام البيئي، وأدى إلى عواقب متسلسلة. حيث ارتفع منسوب مياه النهر على الحدود التركية السورية بعد أيام قليلة من الكارثة، مما تسبب في بعض الفيضانات. وبحسب علماء الزلازل، يمكن أن تتكرر الهزات في مناطق أخرى في وقت قصير. لكن خبراء صندوق النقد الدولي (IMF) يتوقعون أن يتعافى الاقتصاد التركي بسرعة، بغض النظر عن جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة الطاقة والغذاء العالمية. أما التوقعات بشأن سوريا فتبدو أكثر تشاؤما، لأن التعافي الاقتصادي لها غير متوقع في المستقبل القريب بسبب مجموعة من

السياسية، فقد تدهور الوضع الأمني في المنطقة وتظهر هناك تهديدات جديدة. حتى أن هناك مخاوف من عودة ظهور نفوذ تنظيم داعش في سوريا مرة أخرى.

إن من الصعب وصول مساعدات إلى المنطقة بسبب الصراعات المستمرة في شمال سوريا، بخلاف المساعدات الدولية المحدودة المقدمة للبلاد. وهذا هو السبيل الوحيد لإيصال المساعدات الإنسانية إلى البلاد، حيث لم يكن هناك اتفاق سياسي دولي حول ممرات أخرى. على سبيل المثال، لطالما ناقشت روسيا التي تعتبر حليفة لنظام الأسد، شرعية آلية هذا الممر. علاوة على ذلك، فقد تعرض الممر إلى أضرار بالغة خلال الكارثة وتقلصت كفاءته بشكل كبير. باختصار، يمكن وصف القضية السورية بأنها بالفعل "كارثة داخل كارثة موجودة أصلاً" أو "حالة طوارئ داخل حالة طوارئ". ولا تزال هذه الأرض موقعا لنزاعات دولية وصراعات محلية لا نهاية لها. وانطلاقاً من كل هذا، فإن عدم وجود